

## ديباجة الملتقى:

يتمثل الأمن الاقتصادي في المقام الأول في امتلاك اقتصاد قوي ومرن يولد الرخاء لمواطني بلد ما، فهو أحد أهم أركان الأمن الإنساني والتنمية باعتباره مصدر الرفاه الاجتماعي، وهو مطلب أساسي لضمان بقاء الإنسان واستمراره، ومصدر استقرار سياسي ومؤسسي أيضا بالنظر إلى ارتباطاته بكل مجالات إنتاج الأمن بجميع أشكاله وأبعاده، وان انعدام هذا الأمن أو تضرره يعني بالضرورة المساس بباقي أبعاد الأمن. لهذا أضحت الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقه خاصة في ظل التقلبات والأزمات التي تشهدها البيئة الدولية في العقود الأخيرة (كالأزمة الاقتصادية العالمية 2008، وأزمة كوفيد -19، والحرب الروسية \_الأوكرانية)، وما يترتب عليها من نتائج سلبية تهدد الأمن الغذائي والأمن الصحي، وأمن إمدادات الطاقة...الخ.

من جهة أخرى، ساهم مفهوم الدولة الريعية وما تفرع عنه من مقاربات نظرية منذ سبعينات القرن الماضي، في تحليل التغيرات الحاصلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتفسير العجز الديمقراطي والفسل التنموي. فالدولة الريعية هي الدولة التي تحصل على غالبية إيراداتها من النفط أو مصادر خارجية أخرى، فهي لا تبحث عن النمو الاقتصادي بالانكاز على قاعدتها الضريبية، ما يجعلها أقل مسؤولية اتجاه مجتمعها وأكثر استقلالية في اتخاذ القرارات انطلاقا من استقلالها الضريبي، فيصبح نشاطها الرئيسي مقتصرًا على التوزيع وليس الإنتاج.

فالمحرك الرئيسي للنمو في الدول الريعية ليس محلي المركز (التجديد الصناعي القائم على الإبداع والابتكار، والتنوع الاقتصادي، والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يمكن تصديرها)، بل يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجية لا علاقة لها بالدينامية الاقتصادية المحلية. فالدول الريعية التي ترتكز على مصادر خارجية للإيرادات ويمهين فيها الفاعل السياسي على الفاعل الاقتصادي، ويتدخل في كل فضاءات إنتاج الثروة وتراكمها وتوزيعها، تجعل من الأمن الاقتصادي رهينا بعوامل سياسية وخارجية، ما

لهذا، يشكل تحقيق الأمن الاقتصادي أحد الرهانات الأساسية بالنسبة للدول الريعية، من خلال بناء إستراتيجية شاملة تتطلب منها تنوع مصادر دخلها القومي وتوفير قطاعات بديلة عن قطاع واحد.

كما أن التطورات الدولية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، تفرض إعادة طرح النقاش حول نظريات الدولة الريعية، القائمة على مبدأ عدم التوافق بين التنمية والديمقراطية من جهة، وخصوصيات الدولة الريعية من جهة أخرى، خاصة وأن دولا ريعية قد استطاعت تحقيق انتقالاتا اقتصاديا ناجحا وتمكنت من تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية كمايزيا واندونيسيا وسنغافورة.

## إشكالية الملتقى:

مما سبق، يعالج الملتقى الإشكالية التالية:

كيف يمكن للدول الريعية تحقيق أمنها الاقتصادي في ظل الأزمات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم؟ ولماذا تمكنت دولا ريعية من تحقيق الانتقال الاقتصادي الناجح في حين فشلت دولا أخرى؟

## أهداف الملتقى

يهدف الملتقى إلى تحقيق الأهداف النظرية والعلمية التالية:

- فتح نقاش موسع حول مسألة الأمن الاقتصادي في الدول الريعية بالتركيز على ضرورة الانتقال من الاقتصاديات الريعية إلى الاقتصاديات المنتجة كألية ضرورية لتحقيق الأمن الاقتصادي.
- إعادة بعث النقاش حول نظريات الدولة الريعية.
- من خلال دراسة تجارب مقارنة يهدف الملتقى إلى استخلاص العبر والاستفادة من تجارب دول ريعية استطاعت أن تحقق الانتقال الاقتصادي الناجح والفعال ومن ثم طرح البدائل.
- إثراء حقل العلوم السياسية بموضوع لطالما ظل متمركزا في مجال الاقتصاد السياسي، وذلك بالاستفادة من الأدبيات السياسية ومقاربة شاملة ومتعددة التخصصات.
- الخروج بتوصيات علمية ومنهجية.



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مخبر بحث دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر



فرقة بحث "السياسات الإستراتيجية الأمنية العامة"  
بالتعاون مع فرقة بحث PRFU "إشكالية التنمية والرهانات  
السياسية المعاصرة في الدول الريعية"  
وفرقة بحث PRFU "تحديات الأمن المغربي في ظل التهديدات  
اللاتمائية"

تنظم ملتقى وطني حضوري – افتراضي بعنوان:

## الأمن الاقتصادي في الدول الريعية: الرهانات والبدائل

يوم 25 أكتوبر 2023

بقاعة المحاضرات

الرئيس الشرفي للملتقى: أ/د رواسكي خالد مدير جامعة الجزائر 3  
المشرف العام على الملتقى: أ/د. سليمان لعراج عميد كلية العلوم  
السياسية

المنسق العام للملتقى: أ/د. مقدم نجية مديرة المخبر

رئيس الملتقى: د. فتيحة شيخ

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د/ مصطفى بن عبد العزيز

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ إعباسن زهية

## المحاور الأساسية للملتقى:

**المحور الأول:** الأمن الاقتصادي والدولة الربعية: المفهوم

والخصائص والنظريات:

-مفهوم الأمن الاقتصادي

-مفهوم الدولة الربعية

-خصائص الاقتصاد الربعي

**المحور الثاني:** الرهانات الاقتصادية في الدول الربعية

- الأنظمة الاقتصادية في الدول الربعية

- تهديدات ومخاطر الأمن الاقتصادي في الدول الربعية

- أهمية الأمن الاقتصادي وتأثيره على باقي أبعاد الأمن

**المحور الثالث:** نماذج دولية حول الاقتصاديات الربعية

- دول ربعية تمكنت من تحقيق الانتقال الاقتصادي الناجح.

- دول ربعية فشلت في تحقيق الانتقال الاقتصادي الجيد.

**المحور الرابع:** أهم البدائل المقترحة لتحقيق الأمن الاقتصادي

- التنوع الاقتصادي سياسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو

والتنمية الاقتصادية.

- اقتصاد المعرفة: المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية كآلية لجلب رؤوس الأموال

والتكنولوجيات الحديثة.

- تحقيق شراكات مع الدول الأجنبية على أساس مبدأ رابع -رابع.

## اللجنة العلمية

د. مصطفى بن عبد العزيز رئيسا

أ/د. مقدم نجية

جامعة الجزائر 3

أ/د. لعمراني آسيا

جامعة الجزائر 3

أ/د. بغزوز عمر

جامعة تيزي وزو

د/ شيخ فتيحة

جامعة تيزي وزو

د. عباش عائشة

جامعة الجزائر 3

د/ تيفيلت فرحات سميرة

جامعة الجزائر 3

أ/د. لطاد ليندة

جامعة الجزائر 3

أ/د عكاش فضيلة

جامعة تيزي وزو

أ/د. مغيث كثر

جامعة الجزائر 3

أ. زغدار لحسن

جامعة الجزائر 3

د. بقدي فاطمة

جامعة الجزائر 3

د. بن سعدي عبد الحق

جامعة الجزائر 3

أ/د. رباح أمينة

جامعة الجزائر 3

أ/د. لعروسي رايح

جامعة الجزائر 3

أ/د. بن يوسف نبيلة

جامعة الجزائر 3

أ/د. بوضياف مليكة

جامعة الشلف

أ/د. حفاف سعاد

جامعة الشلف

أ/د. مشري مرسى

جامعة تيسمسيلت

أ/د. فوكة سفيان

جامعة بومرداس

أ/د. حمدي ناجية

جامعة تيزي وزو

أ/د. سمارة نصير

جامعة الجزائر 3

د/بلهوارى كريمة

جامعة تيزي وزو

د/لخضاري كريمة

جامعة الجزائر 3

د. رامي حميد

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

د/ حدرياش لوهاب

جامعة تيزي وزو

د/ حمياز سمير

جامعة بومرداس

د/ أبركان فؤاد

جامعة تيزي وزو

د/سهام سليمانى

جامعة البليدة

د/ونوغي مصطفى

جامعة تيزي وزو

د/قسايسية إلياس

جامعة البليدة

د/ لعيساوي كريمة

جامعة الجزائر 3

## اللجنة التنظيمية

د/ إعباسن زهية: رئيسا

د/ سايل مليكة، د/ عزوق نعيمة ، أ. كحلي فلة، أ. حمادو سليمة، د. علوي

عزيزة، د. رنجة زكية، د. دباغي سارة .

## شروط المشاركة

1- أن يكون البحث أصيلا لم يقدم أو ينشر مسبقا، ويكون مرتبطا بأحد محاور الملتقى.

2- تخضع المداخلات للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للملتقى قبل قبولها.

3- يتراوح حجم الورقة البحثية ما بين 15 و20 صفحة.

4- احترام شروط البحث العلمي وقواعد الكتابة المنهجية.

5- تقبل المداخلات باللغات: العربية والانجليزية والفرنسية.

6- تكتب المداخلات باللغة العربية بخط Simplified Arabic حجم 14 في المتن و10 بالنسبة للهوامش، أما باللغة الأجنبية تكتب بخط Times New Roman بحجم 12 في المتن و10 في الهوامش، وتكتب الهوامش أسفل كل صفحة.

7- تقبل المداخلات الثنائية.

8- تنشر أحسن المداخلات في المجلة الجزائرية للسياسات العامة المفهسة في منصة المجالات العلمية الجزائرية تحت رقم × 2170 094.

**ترسل المداخلات الى البريد الالكتروني التالي:**

[fatihachikh@umt.dz](mailto:fatihachikh@umt.dz)

## تواريخ هامة:

آخر أجل لاستقبال الملخصات يوم: 18 سبتمبر 2023

الرد على الملخصات المقبولة يوم: 20 سبتمبر 2023

آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة يوم: 18 أكتوبر 2023.